

واقع الاقتصاد الايراني واعداد هيكلة العملة الايرانية مع الاشارة للاقتصاد العراقي

The reality of the Iranian economy and the restructuring of the Iranian currency, with reference to the Iraqi economy

م.د رجاء جابر عباس

M.D Rajaa Jaber Abbas

Rajaaaljbor@gmail.com

جامعة كربلاء / قسم الاقتصاد

Karbala University / Department of Economics

المستخلص:

واجه الاقتصاد الايراني والعراقي تحديات سياسية واقتصادية متراكمة اثرت بشكل كبير على استقرار الاقتصاد بشكل عام وعلى سعر صرف العملات بشكل خاص. والتي انعكست بشكل زيادة تراكمية في معدلات التضخم ومن ثم انخفاض القيمة الاسمية للعملة المحلية والتي ادت الى زيادة عدد الاصفار داخل الريال الايراني والدينار العراقي . مما ادى الى تراجع شعور الافراد بعدم الرضا في التعامل بالعملة المحلية (الريال/الدينار) والتوجه نحو العملات الاجنبية (الدولة) . وقد استقرأ البحث تجربتين اهمها التجربة التركية الناجحة اذ تم حذف 6 اصفار من الليرة باعتبارها من احدث التجارب واكثرها تميزا في استهداف التضخم واهم ما توصلت اليه الدراسة وعلى هذا الاساس يجب رفع الاصفار من العملة المحلية من اجل زيادة ثقة الناس في العملة وذلك عندما تتوفر البيئة المناسبة اهمها هي انخفاض معدلات التضخم .

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الايراني والعراقي ، سعر الصرف ، التضخم ، حذف الاصفار .

Abstract

The Iranian economy faced political and economic challenges that greatly affected the stability of the Iranian economy in general and the exchange rate of the Iranian currency in particular. Which was reflected in a cumulative increase in inflation rates and then a decrease in the nominal value of the local currency, which led to an increase in the number of zeros within the Iranian rial. This led to a decrease in the feeling of dissatisfaction among individuals in dealing with the local currency (the rial) and the trend towards foreign currencies (dollarization). On this basis, zeros must be raised from the local currency in order to increase people's confidence in the currency, when the appropriate environment is available, the most important of which is low inflation rates.

key words: Iranian and Iraqi economy, exchange rate, inflation, deletion of zeros.

المقدمة:

تعتمد قيمة العملة الوطنية لكل بلد على عدد كبير من العوامل منها الوضع الاقتصادي للبلد في العالم ، وكفاءة الحكومة وتأمين التكاليف، والاستقرار السياسي والقانوني والقضائي لجذب الاستثمارات الاجنبية، والالتزام بالقانون الدولي والتنظيم والتوافق مع التغييرات الدولية ، ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية الى العديد من الاثار الاجتماعية والنفسية . إذ يلعب العامل النفسي لدى عامة البلدين العراق وايران دوراً كبيراً في الانخفاض الحاد الذي تشهده العملة المحلية، فأغلب البلدين يعتبرون العملات الاجنبية ملاذاً آمناً لحفظ مدخراتهم المالية مع تدني ثقتهم في العملة لمحلية. فعندما يتم تخفيض قيمة العملة يشعر الناس بنوع من الاذلال فيما

يتعلق بالعملة القوية الأخرى ، فضلاً عن ان التغييرات في قيمة العملة وحجمها والتي تنتج عن هذه التغييرات، تؤدي الى العديد من الآثار الصحية . وعلى هذا الاساس تحاول ايران ايجاد مخرج لوضع العملة المتدهورة في ظل البيئة الحالية من خلال حذف الاصفار من العملتين الايرانية والعراقية .

- 1- **الاهمية :** ان مقترح حذف الأصفار من العملة يسهم في تسهيل وإعادة دور أدوات الدفع في التعاملات النقدية المحلية، وتخفيض كلفة الطباعة ونشر العملة الورقية، واستمرارية جدوى النظام النقدي على مدى السنوات القادمة، إضافة إلى تسهيل صرف العملة الوطنية أمام العملات الدولية الأخرى.
- 2- **الاهداف:** إن إعادة تغيير العملة وحذف الاصفار لها عدة أهداف وهي إعادة الثقة للعملة في الداخل والخارج. كذلك تهدف الى تسهيل عملية التبادل بين المواطنين والمستثمر الأجنبي. وتعمل على إزالة أثر التضخم. كما تسهيل عملية تحويل العملة إلى العملات الأخرى. و الاندماج مع الأسواق العالمية.
- 3- **المشكلة:** أضف التضخم للريال الايراني والدينار العراقي عدد من الاصفار ودفع قيمته نحو الانخفاض ووسع انتشار ظاهرة الدولار في ايران والعراق وعلى اساس ذلك ،ان ارتفاع معدلات التضخم في كلا البلدين يحد من عملية تغيير العملة وحذف الاصفار.
- 4- **الفرضية:** يفترض البحث ان الاقتصاد الايراني والعراقي على الرغم من عدم تهيئة البيئة المناسبة لتغيير العملة التي تتمثل بارتفاع معدلات التضخم فضلاً عن العقوبات الاقتصادية لا يزال قادراً على تبديل العملة وحذف الاصفار .

1- مفهوم تغيير العملة أو حذف الاصفار وأهدافها: The Concept of Redenom or Delete Zeros

تعد عملية تغيير العملة أو حذف الأصفار هي عملية تغيير وحدة نقدية جديدة مع وحدة نقدية قديمة مع نسبة استبدال معينة. ويتم ذلك عن طريق إزالة الاصفار من العملة أو نقل بعض النقاط العشرية إلى اليسار، بهدف تصحيح الاختلال الواضح في هيكل العملة وهيكلي والتسعير، وتعزيز مصداقية العملة المحلية، ويمتد إعادة هيكلة العملة إضافة الاصفار إلى العملة، إذ إن إضافة الاصفار إلى العملة يسمى العشرية بمعنى تحويل إدارة العملات إلى نظام عشري (Bello , 2007 , 3).

2- اهداف عملية حذف الاصفار :

ثانياً : مزايا إزالة الأصفار من العملة الوطنية (Hosseini,2011,22)

1. تقليل حجم الفواتير
2. زيادة كفاءتها
3. الآثار النفسية الإيجابية في المجتمع
4. تقليل تكاليف إصدار وإتلاف الفواتير في الدولة
5. الحصول على أبسط الصفقات والأرصدة المالية
6. تقوية العملة الوطنية وقيمتها مقارنة بالعملات الأخرى
7. إمكانية الحصول على عملات أكثر قيمة بعد حذف ثلاثة أصفار من قبل الحكومة

رابعاً : مبررات استبدال العملة وحذف الاصفار

1. وجود أرقام كبيرة في التبادلات اليومية.
2. المشاكل المتعلقة بالمحاسبة والحسابات.
3. عدم الأمان في حمل مبالغ كبيرة من المال للتبادلات اليومية.
4. مشكلة الانتظار في سطور البنوك بسبب احتساب مبالغ نقدية ضخمة.
5. ارتفاع حجم الفواتير ارتفاع تكلفة إصدار وإتلاف الفواتير الوافدة .
6. صعوبة الاحتفاظ بالفواتير وارتفاع معدل تلف الفاتورة بسبب حجمها الكبير .

خامساً: تجارب دولية في عملية حذف الاصفار

- 1- تجربة تركيا: عانى الاقتصاد التركي من معدلات تضخم عالية، والتي امتد لمدة طويلة ما يزيد عن 25 سنة وأصبحت معظم الفواتير كبيرة في تركيا وأمسى عدد الاصفار كبيراً في الأرقام التجارية و الاقتصادية والتي تصل في بعض الأحيان إلى عدة ترليونيات أدى الى خلق كثير من المشاكل في العمليات المحاسبية فضلاً عن كثير من المشاكل للمواطنين بسبب ارتفاع حجم الفواتير التي يتعامل بها من قبل الجمهور (Safdar,2012, 1140)، إذ استطاعت السلطة النقدية في تركيا وبعد محاولات جاهدة من اتخاذ قرار حذف 6 اصفار من الليرة التركية، ولكن قبل ذلك بدأت السلطات النقدية بإجراءات من خلال السياسة النقدية والمالية باستهداف التضخم، وذلك من خلال تطبيق برامج تثبيت اقتصادي ضمن وصفة صندوق النقد الدولي وحقت نجاحاً كبيراً من خلال تخفيض التضخم إلى 35% عام 2002 (الخرجي، 2012، 47).
- 2- تجربة زمبابوي: أما زمبابوي فقد فشلت زمبابوي في إعادة تقييم العملة من خلال ثلاث محاولات، والخطأ الرئيسي في زمبابوي إنها كانت تعمل على إعادة تسمية العملة عندما تكون معدلات التضخم مرتفعة جداً (Priyono,2013,2). إذ ان التضخم المفرط في زمبابوي كان ناتج الى حد كبير عن السياسة النقدية التوسعية وتوقعات التضخم. ادت الطباعة غير المقيدة للنقود من قبل البنك المركزي في زمبابوي الى نمو هائل في عرض النقود التي تغذي دوامة التضخم. مع خروج التضخم عن السيطرة (Kavila, 2017, 158) هذا يعني ان عدم الدقة في توقيت حذف الاصفار يؤدي إلى الفشل في هذه العملية.

سادساً: نظرة عامة عن الوضع الاقتصادي وسعر الصرف في ايران :

يعد هيكل الاقتصاد الإيراني أكثر الاقتصادات تنوعاً مقارنةً بمثلتها الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك)، كما ان النفط والغاز يشكل القطاع الرائد في الهيكل الاقتصادي ويساهم بنسبة لا يستهان بها في الواردات الحكومية، ويشكل الدعامة الرئيسية لصادرات البلاد. إذ تتوفر امكانات قوية لنمو بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصلب والغزل والنسيج والبتروكيماويات، وصناعة السيارات، فضلاً عن قطاع الخدمات، كما تشكل الزراعة احد الأنشطة الاقتصادية الهامة أيضاً، ومصدر رئيس بعد النفط للتصدير. الا ان العقوبات الأمريكية التي فرضت على الاقتصاد الإيراني كانت لها انعكاسات على كل هذه القطاعات الرئيسية للاقتصاد الإيراني (غربي، 2019، 38).

وتسببت التقلبات الخارجية، بما في ذلك العقوبات وتقلب أسعار السلع الأولية، في ركود دام 10 سنوات انتهى عام 2020. وقد كان للإنكماش الكبير في صادرات النفط ضغوطاً كبيرة على الموازنة الحكومية أدى الى زيادة التضخم إلى أكثر من 40% لأربع سنوات متتالية. وبالتالي أدى ارتفاع التضخم بشكل مستمر إلى انخفاض كبير في القوة الشرائية للأسر الإيرانية. وفي نفس الوقت، لم يكن خلق فرص العمل كافياً لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الشباب والمتعلمين الملتهقين بسوق العمل (الدولي، <https://www.albankaldawli.org>). ويواصل الاقتصاد الإيراني تدريجياً تعافيه الذي بدأ في منتصف عام 2020، مدعوماً من قطاع النفط والخدمات. غير أن نقص الطاقة والمياه أدى إلى انكماش قطاعي الزراعة والصناعة. وحتى الآن لم يتم استرداد سوى ثلث الوظائف التي فقدت خلال جائحة كورونا. وأدى النقص في عائدات النفط إلى تزايد عجز الموازنة، مما زاد من الضغوط التضخمية عبر عمليات تمويل العجز التي قامت بها الحكومة (الدولي، 2022).

إن العملة المعتمدة في إيران هي الريال، والذي تزدت قيمته تدريجياً، ومن الملاحظ إن أكبر تأثير على قيمته هو من زيادة أو انخفاض الصادرات النفطية وغيرها، إن العوامل المؤثرة على الصادرات غير النفطية كثيرة من ضمنها، التضخم السيولة، انحرافات أسعار العملة (هاشم، 2012، 113).

وتعاني إيران من ازمات مستمرة بدءاً من التضخم المرتفع والمزمن، والثورة الجمهورية الإسلامية عام 1979 تليها الحرب الإيرانية العراقية التي استمرت ثماني سنوات، كانت ازمات النفط العالمية هي العوامل التي ادت الى ارتفاع الاسعار وزيادة معدلات التضخم، ففي السنوات الاخيرة تسببت العقوبات الاقتصادية الأمريكية عقبات امام صادرات النفط في مشاكل كبيرة لاقتصاد الدولة. كما تسبب في تقلبات مفرطة في سعر الصرف وانخفاض مفرط في قيمة العملة الإيرانية (Monfared,2017,330).

ان مشكلة المديونية هي من اسباب انخفاض اسعار صرف الريال الايراني تزايدت تدريجياً منذ فترة السبعينات اذ ازدادت استيرادات ايران لمتطلبات الإنفاق العسكري و التنمية رغم زيادة إيراداتها النفطية ، ففي عام 1979 وصلت ديونها الخارجية الى (10109) مليون دولار . واستمرت بالتزايد خاصة بعد الحرب العراقية الايرانية وبدء خطط التنمية والاعمار ، اذ قفز الدين الخارجي من 1994 مليون دولار عام 1980 الى 1016 مليون دولار 1990 (هاشم، 2012، 113) .

سابعاً :- البيئة الاقتصادية لعملية حذف الاصفار في ايران:-

إن عملية حذف الاصفار أو إصلاح نظام العملة هي عملية يقوم بها البنك المركزي بعد أن تتوفر البيئة المناسبة لذلك والتي تستوجب وجود بعض أو كل من الشروط الآتية لعملية تغيير العملة :

أ- وجود تضخم ينحدر نحو فترة استقرار:

وفقاً لنموذج موسلي Mosley إن تغيير العملة غالباً ما يأتي بعد فترة تضخم عالي متبوعة بفترة من الاستقرار السعري، وبالتالي يعد التضخم هو المؤشر الرئيس لتطبيق إعادة تسمية العملة بسبب معدلات التضخم المرتفعة نسبياً والتي تجعل العملة المحلية ليس لها قيمة، وجعل العملة المحلية ذات الفئة الكبيرة مطلوبة للمعاملات الأساسية في الاقتصاد (Mosley, 2005,2) . اذ نجد ان الاقتصاد الإيراني كان يعاني من ارتفاع معدل التضخم لسنوات عديدة خاصة بعد الثورة الإسلامية. اذ ان ارتفاع أسعار النفط هو السبب الرئيسي للزيادة الهائلة في التضخم خلال الأعوام 1973 و 1979 و 2008 و 2013 وكان اعلى معدل له عام 1995 ، والذي كان مرتبطاً بالديون الخارجية الثقيلة للحكومة وما يتبعه من انخفاض كبير في قيمة العملة الوطنية. اذ يرتبط معدل التضخم والعرض النقدي ارتباطاً إيجابياً بارتفاع اسعار النفط اذ ترتفع الإيرادات الحكومية. وهذا يؤدي إلى زيادة الحكومة في إنفاقها عن طريق زيادة المعروض النقدي، مما يزيد من معدلات التضخم (Mahmoudi, arXivhttps://arxiv.org).

أن التحكم في عرض النقد هو العامل الرئيسي للسيطرة على التضخم في إيران. على الرغم من أن السياسة النقدية ظلت إلى حد ما فعالة في تحقيق أهداف التضخم، إلا أنها كانت عاجزة عن إدارة التضخم إلى المستوى المطلوب. لذلك، ظلت السياسة النقدية غير كافية لإخضاع التضخم والأهداف النقدية الأخرى المحددة في خطط التنمية في إيران. اذ يكمن التحدي في كيفية التحكم في عرض النقود بشكل فعال (Dastgerdi, 2020, 17) .

زادت الضغوط التضخمية خصوصاً عند ظهور جائحة COVID-19 عام 2020 مع انخفاض قيمة الريال بسبب محدودية المعروض من العملات الأجنبية وزيادة عدم اليقين الاقتصادي. اذ زاد التضخم الى اكثر من 84% عام 2021 (https://thedocs.worldbank.org.) . لذا فان الانخفاض في اسعار النفط المصاحب لازمة COVID-19 لم يكن كافياً لكبح جماح التضخم الناجم عن انخفاض كبير عن انخفاض قيمة العملة، والسياسات المالية والنقدية التوسعية وسط العقوبات المستمرة (Ture,2022,7) . لذا لا يمكن الاخذ بسياسة حذف الاصفار ما لم يكن هناك استقرار في معدلات التضخم.

ب- استقلالية البنك المركزي :

من المهم أن يتمتع البنك المركزي باستقلالية عملية تمكنه من مقاومة أي ضغوط خارجية وتدعم مصداقية السياسة النقدية والمحافظة على استقرار الأسعار والاستقرار النقدي (زروق، 2009، 24) . اذ ان البنك المركزي في ايران هو امتداد للحكومة الايرانية ، وبالتالي فهو لا يعمل بشكل مستقل . سعر الفائدة عادة ما يتم تحديده على اساس اهداف السياسية وليس الاهداف النقدية. هناك القليل من المحاذاة بين السياستين المالية والنقدية اذ يقوم البنك المركزي بتقييم معدل التضخم باستخدام اسعار السلع والخدمات في المناطق الحضرية في ايران . كما ارتبطت المستويات المرتفعة للتضخم بنمو عرض النقد. اذ تشير بيانات البنك المركزي الى ان معدل المعروض النقدي بلغ حوالي 40% سنوياً . فقد جاء النمو السريع لعرض النقد من ارتفاع الطلب على اقتراس رأس المال بمعدل 12% الذي تقدمه البنوك . والذي خصصته الحكومة على ائتمان للإيرانيين واصحاب المشاريع الصغيرة . ومع ذلك هذا المعدل اقل

من معدل التضخم . مما يجعل تكلفة الاقتراض اقل من تكلفة السوق الحرة كما هو محدد بواسطة العرض والطلب، على اساس التضخم ومخاطر الاستثمار (المركزي، <https://upwikiar.top>).

ت- انفتاح البلد للتدفقات الرأسمالية

يمكن وصف الاقتصاد الإيراني بأنه غير مستغل لأسباب سياسية وثقافية وخارجية. في الوقت نفسه، عانى الاقتصاد من ظروف غير طبيعية لفترة طويلة لدرجة أنه قد لا يكون قادرًا على العمل بشكل صحيح في بيئة خالية من الضغط. فضلاً عن الترابط بين التطورات الاقتصادية والعمليات السياسية يجعل من الصعب للغاية على مجتمع الأعمال تطوير استراتيجيات طويلة الأجل. إن المدى القصير الناجم عن الشكوك السياسية والقانونية والتشغيلية سيستمر في إعاقة تحقيق الإمكانيات الاقتصادية لإيران. ومع ذلك، فإن الاقتصاد الذي يعاني من الأزمة لديه القدرة على التكيف مع الحقائق الجديدة بسرعة، مما قد يكون ميزة في التعديلات الاقتصادية التي ستكون مطلوبة بعد أزمة فيروس كورونا الحالية. وبالتالي المستقبل (Khajehpour, 2020,390). وعلى اثر ذلك ثبت ان الاصلاحات الاقتصادية غير فعالة وسياسة الاستقرار الاقتصادي لم تتم لذا لا يمكن تحقيق اي نتائج بخصوص عملية ازالة الاصفار من العملة الوطنية .

ج- وجود الخبرات السابقة لعملية تغيير العملة في البلد

تم طرح قضية حذف الاصفار من العملة الايرانية عام 1993 وتقديمها الى البنك المركزي الايراني الا ان هذه القضية انتقلت الى الهامش حتى عام 2007 ، منذ عام 1353 وحتى الان ، واجهت ايران تضخماً تجاوز 10% وصل ما يقارب 50% نتيجة لذلك انخفضت قيمة العملة الوطنية بعد الثورة الاسلامية في ايران . على الرغم من وجود خطة الغاء 3 اصفار من العملة ولكن لا تزال بحاجة الى تنفيذ وهذه الخطة بمرور الوقت لم يتم تنفيذها بعد على امل ان يحدث انخفاض معدل التضخم بمرور الوقت (Mehdi,2012, 1138). وهذا المعيار لا يدعم عملية حذف الاصفار للعملة الايرانية .

ح- ارتفاع سعر الصرف الأجنبي أزاء العملة المحلية (تفشي ظاهرة الدولار)

اذ تواجه إيران تحديات متزايدة للاستقرار الخارجي كانت أكثر صعوبة في ظل العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على البلاد. وفي أعقاب هذه العقوبات ، انخفضت التدفقات الطبيعية لإيرادات النقد الأجنبي بشكل كبير ، في حين زاد الطلب على العملات الأجنبية من قبل السكان المحليين لمواكبة الحاجة إلى استيراد وخدمة الدين الخارجي المستحق. وقد ازداد الوضع سوءًا بسبب فقدان الثقة في استقرار سعر الصرف، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على المضاربة والدولار نظرًا لمزيد من التوقعات بخفض قيمة الريال وعقوبات إضافية. اختار العديد من الوكلاء تخزين مدخرات الدولار تحسباً لمزيد من الانخفاض في قيمة الريال على خلفية النقص المستمر في النقد الأجنبي الذي يمكن أن يصبح أسوأ في ظل موجات العقوبات المتجددة والقيود المفروضة على بيع صادرات النفط الإيرانية في السوق الدولية وفقدان الوصول. إلى نظام المقاصة بالدولار الأمريكي لتسويات المدفوعات الدولية (Kandil, 2019, 12) .

من ناحية أخرى، فمع نجاح الحكومة الأمريكية السابقة للرئيس ترامب ارتفاع سقف الطموحات والتوقعات المتفائلة تجاه الاقتصاد الأمريكي، والذي انعكس بشكل مباشر على قوة الدولار الأمريكي عالمياً أمام باقي العملات، ومنها العملة الإيرانية، ومما عزز الآمال في زيادة قوة الاقتصاد الأمريكي هو الكشف عن توجهات سياسته الاقتصادية الحمائية للصناعة الأمريكية والمنتج المحلي وإلغاء بعض الاتفاقيات التجارية التي تحرم الخزانة الأمريكية من الرسوم الجمركية وتزيد منافسة المنتج الأجنبي للمنتج الأمريكي، وغيرها من التوجهات الاقتصادية التي تسير على نفس المنوال، مما انعكس هذا على البورصة الأمريكية وسعر الدولار أمام باقي العملات (<https://rasanah-iiis.org>).

اسباب استبدال العملة وحذف الاصفار في ايران:

إن السبب الرئيسي الذي ساهم في طرح عملية استبدال العملة مجدداً يكمن في الضغوط الاقتصادية والمالية التي تواجهها السياسة الاقتصادية في إيران خلال السنوات الأخيرة، عقب تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية جولتين من العقوبات الاقتصادية عليها في أغسطس ونوفمبر الماضيين، والتي تسببت في انخفاض صادرات النفط، والتي تعد أهم مواردها من النقد الأجنبي، على نحو أدى إلى انكماش الاقتصاد بنسبة 3.9% في عام 2018، ومن المتوقع أن يزداد هذا الانكماش بشكل حاد إلى 6% خلال عام 2019 وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي . وهناك اسباب متعددة تعتبر السبب الرئيسي في طرح خطة ازالة الاصفار من العملة الايرانية اهمها (<https://futureuae.com>):-

- 1- في محدودية فعالية السياسة النقدية الحالية في احتواء تدهور سعر الصرف، فمن بين احد الإجراءات المختلفة، قام البنك المركزي بضخ 5 مليار دولار في سوق الصرف منذ مارس وحتى يوليو 2019، مما ادى ذلك الى هبوط قيمة الريال أمام الدولار الأمريكي في الفترة الأخيرة.
- 2- لتعزيز الثقة المحلية والدولية في العملة، إذ أن حذف هذه الأصفار يمكن أن يدعم نسبياً من الثقة والمصادقية المحلية في قيمة العملة، كما سيعزز من السمعة العالمية لها، حيث من المحتمل أن يكون له تأثير نفسي إيجابي على المتعاملين في السوقين المحلية والدولية الذين سيرون قيمة عملة أكثر قوة نسبياً بدلاً من سعرها السابق الذي يتجاوز عشرات الألوف.
- 3- إذ أن هذه الخطوة سوف تجعل عمليات المحاسبة والمراجعة للمعاملات المالية والتجارية تتم بشكل يسير بدلاً من تسويتها بقيم معاملات كبيرة للغاية سواء بالنسبة للقطاعين الخاص والعام أو للجمهور.
- 4- لخفض تكلفة طباعة الأوراق النقدية، فعندما يتحسن نسبياً سعر صرف العملة المحلية المقرر إطلاقها في المستقبل، ستخفض الحاجة نسبياً إلى طباعة مزيد من الأوراق النقدية أو فئات جديدة منها، وعلى حد قول رئيس البنك المركزي، في يناير الماضي، فإن تكلفة طباعة العملة الورقية فئة 5000 ريال تصل إلى 80% من قيمتها النقدية (أى نحو 4000 ريال)

و في الاقتصاد العراقي يتطلب توفر مجموعة من الشروط والعوامل لكي تكون عملية رفع الاصفار ذات اثر ايجابي وتساهم في تعزيز واستدامة الاستقرار، ان عملية رفع الاصفار من العملة تتطلب النظر الى واقع الاقتصاد العراقي بشكل عام والنتائج المحلي الاجمالي بشكل خاص . بحيث يكون له القدرة في المحافظة على قيمة العملة بعد اعادة تسميتها وبدون هذه الاجراءات ستكون عملية الرفع شكلية وقد تكون التكاليف مضاعفة على الاقتصاد وعلى قيمة العملة ، وخصوصا اذا ما تعرض القطاع النفطي الى تقلبات خارجية و عندما انخفضت اسعار النفط من 147 دولار للبرميل الى اقل من 45 دولار للبرميل والتي اثرت بشكل ازمة مالية ، وما ادى ذلك من تراجع ارصدة الاحتياطيات النقدية الداعمة لاستقرار قيمة العملة العراقية.

ومن ثم تكون منافع الاستبدال اقل بكثير من التكاليف ، لان التجارب الناجحة التي حدثت فيها عملية رفع الاصفار حققت المكاسب للاقتصاد عندما توفرت بيئة تتسم بالاستقرار الاقتصادي والسياسي، ويعتقد ان هذه الافكار ليست غائبة عن صانعي ومتخذي القرار النقدي والذي كانت احد مظاهر نجاحهم قد تحقق وهو اعادة الثقة بالعملة العراقية كأداة لتسوية المدفوعات بعد ان فقدتها لكثر من عقدين (<http://www.baytalhikma.iq>) .

الاستنتاجات

- 1- إن البيئة الاقتصادية الإيرانية وعلى وفق المعايير المدروسة لا تعد مهيأة لتغيير العملة وحذف الاصفار من الريال .
- 2- يشكل الدولار جانباً كبيراً من اهتمام صغار وكبار المستثمرين في إيران ، لذا فان الإقبال يتزايد عليهما في اوقات الخوف من تقلبات المستقبل .
- 3- استمرار الضغوط الاقتصادية القوية الواقعة على الاقتصاد الإيراني والعراقي بسبب حدوث الانهيار السريع للعملة المحلية .
- 4- فرض العقوبات الأمريكية ، فضلاً عن انتشار فيروس كورونا على النشاط الاقتصادي محلياً ودولياً ، إذ شكلاً معاً ضغوطاً على موارد البلاد من العملات الاجنبية المتحصلة من صادرات النفط والغاز .
- 5- إن اتجاه الحكومة والبنك المركزي نحو تصفير قيمة العملة يبدو محدود الفعالية في مواجهة تدهور سعر الصرف.

- 6- أضاف التضخم للريال الإيراني والدينار العراقي عدد من الاصفار ودفع قيمته نحو الانخفاض ووسع انتشار ظاهرة الدولار في ايران وكذلك العراق ولاسيما خلال مدة السبعينات والعقد الأول من الألفية الجديدة ورفع مستوى سعر صرف الدولار مقابل الريال .
- 7- فقد الناس المحليين في ايران والعراق من ثقتهم بالعملة الوطنية بسبب وجود الاصفار في العملة المحلية الناتجة من الارتفاع الحاد في معدلات التضخم .

التوصيات:

- 1- إن البيئة الاقتصادية الإيرانية والعراقية وعلى وفق المعايير المدروسة يجب ان تكون مهيأة لتغيير العملة وحذف الاصفار من الريال الإيراني والدينار العراقي
- 2- يحتاج اقتصاد البلدين نحو التحرك الى التجارة الالكترونية والتحويل من خلال انظمة البنوك وأجهزة الصراف الآلي والشيكات بحيث يتم تحويل الاموال نحو الخدمات المصرفية الالكترونية والغاء تحفيز الناس من حمل الفواتير .
- 3- يجب ان يكون التضخم منخفض متجه نحو فترة من الاستقرار.
- 4- توفر الاحتياطات النقدية المناسبة من العملات الاجنبية القابلة للتحويل خصوصا في الاقتصاد العراقي ، اذ يجب ان تكون هناك امكانية لتغيير انماط الاستهلاك التقليدية نحو السلع والمنتجات المصنعة محليا بدلا عن المستوردة في سبيل دعم الانتاج المحلي وتوفير العملات الاجنبية وتحسين وضع ميزان المدفوعات وبالنتيجة دعم سعر صرف العملة الوطنية امام العملات الاجنبية وتكوين احتياطي نقدي مناسب يعزز استقرار قيمة العملة محليا ودوليا بعد اسقاط الاصفار عنها
- 5- ان تكون المديونية الخارجية عند مستويات مقبولة ولا تشكل عبء على الاقتصاد.
- 6- ينبغي تعزيز تنمية القطاع الخاص وتنويعه للمساعدة في معالجة التضخم طويل الاجل .

المصادر

الكتب والمجلات والتقارير

- 1- هيبه غربي ، تجليات العقوبات المفروضة على ايران ، مجلة مدارات إيرانية ، العدد (5)، 2019.
- 2- البنك الدولي، إيران نظرة عامة، افاق اقتصادية، 2022.
- 3- حسين علي هاشم، واقع وامكانية ديمومة القطاعات الرائدة في الاقتصاد الإيراني، مجلة دراسات إيرانية، العدد(15)، 2012.
- 4- ثريا الخزرجي، الدينار العراقي بين وهم الاصفار وتحديات التضخم، دراسات وآراء في عملية رفع الاصفار عن العملة العراقية، الطبعة الأولى، بغداد، 2012.
- 5- جمال الدين زروق، د.نبيل دحدح، د.عادل التجاني، د.ابراهيم رزق الله، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2009.

البريد الإلكتروني

- 1- هل نتجح سياسة "التفسير" في حماية العملة الإيرانية؟ ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2019، على الموقع الإلكتروني: <https://futureuae.com>
- 2- البنك المركزي الإيراني - <https://upwikiar.top>

- 3- تراجع أسعار صرف العملة الإيرانية: الأسباب والتداعيات المعهد الدولي للدراسات الإيرانية على الموقع الإلكتروني: <https://rasanah-iiis.org>
- 4- البنك الدولي، إيران نظرة عامة، افاق اقتصادية، 2020. <https://www.albankaldawli.org>

المصادر الانكليزي

- 1- Ahmad Bello, **The Economics of Currency Redenomination: An Appraisal of CBN Redenomination Proposal**, *Journal of Business Administration*, Vol 1, No 1, 2007.
- 2- **The Effects Of The Redenomination Of The Ghanaian cedi On The Economy Of .** www.ivythesis.typepad.com.
- 3- Seyed Valiollah MirHosseini , Reza Zare Rad, **DELETING ZEROES FROM NATIONAL CURRENCY**,(Investigation and Analysis of Removing Zeroes from Iran's National Currency), *International Journal of Economics and Management Sciences*, Vol. 1, No. 1, 2011.
- 4- Mosley . L., **Dropping Zeros , Gaining Creditability? Currency Redenomination in Developing Countries**, University of North Carolina, Annual meeting of The American Political Science Association , Washington D.C. , 2005.
- 5- **Safdari Mehdi , Motiee Reza , An investigating Zeros Elimination of the National Currency and Its Effect on National Economy (Case study in Iran) , European Journal of Experimental Biology, 2012, 2 (4).**
- 6- Mm, Priyono , **Redenomination : Between Hope And Reality(The Study Of The Implementation , Redenomination In Indonesia)**, *International Journal Of Business ,And Management Invention* , Vol2, Lssue 4,2013.
- 7- William Kavila, and Pierre Le Roux,**The role of monetary policy in Zimbabwe's hyperinflation** ,*African Review of Economics and Finance | ISSN 2042-1478 | Volume 9 | Issue 2 |* ,2017.
- 8- Sanam Shojaeipour Monfared , Fetullah Akin , **The Relationship Between Exchange Rates and Inflation: The Case of Iran** , *European Journal of Sustainable Development* (2017).
- 9- Mohammadreza Mahmoudi ,**Identifying the Main Factors of Iran's Economic Growth using Growth Accounting Framework**, [arXivhttps://arxiv.org](https://arxiv.org)
- 10- Hamidreza Ghorbani Dastgerdi, **Inflation Theories and Inflation Persistence in Iran**, *Zagreb International Review of Economics & Business*, Vol. 23, No. 2, 2020.
- 11- **IRAN, ISLAMIC REPUBLIC - The World**, <https://thedocs.worldbank.org>.
- 12- H. Elif Ture and Ali Reza Khazaei , **Determinants of Inflation in Iran and Policies to Curb It**, IMF Working Paper, 2022
- 13- Bijan Khajehpour, **Anatomy of the Iranian Economy**, THE SWEDISH INSTITUTE OF INTERNATIONAL AFFAIRS, 2020.
- 14- *Safdari Mehdi , Motiee Reza, **An investigating Zeros Elimination of the National Currency and Its Effect on National Economy (Case study in Iran)**, *European Journal of Experimental Biology*, 2012, (4).
- 15- Magda Kandil , Ida A. Mirzaie,**MACROECONOMIC POLICIES AND THE IRANIAN ECONOMY IN THE ERA OF SANCTIONS**, Working Paper,2019.